



أثر السياسات النقدية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة: 2010-2025: دراسة تحليلية باستخدام المنهج الإحصائي والاستبيان الميداني

"The Impact of Monetary Policies on Economic Growth In Libya During the Period 2010-2025: An Analytical Study Using the Statistical and Field Questionnaire Methods"

كيلا عبد الرحمن معاطي

سميرة ضو مفتاح أبو القاسم

عضو هيئة تدريس بكلية اقتصاد العجيات قسم الاقتصاد

عضو هيئة تدريس بكلية اقتصاد العجيات قسم الاقتصاد

تاريخ الاستلام: 2025/8/23 - تاريخ المراجعة: 2025/9/24 - تاريخ القبول: 2025/10/4 - تاريخ النشر: 2025/10/10

الملخص:

تهدف الدراسة إلى قياس أثر السياسة النقدية على نمو الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2010 - 2025)، باستخدام بيانات سنوية ومؤشرات اقتصادية مثل عرض النقود، الإنفاق الحكومي، والناتج المحلي الإجمالي، تُعد السياسة النقدية أداة حيوية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام، خصوصاً في الدول النامية وتعتبر ليبيا من الدول التي تواجه تقلبات اقتصادية وسياسية. اعتمدت الدراسة منهجاً وصفيًا تحليليًا ومنهجًا إحصائيًا تطبيقيًا باستخدام استبيان ميداني وشمل تحليلًا لعلاقات سعر الفائدة، عرض النقود، وسعر الصرف بمعدل النمو الاقتصادي، أظهرت النتائج أهمية تطوير أدوات السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي لتحقيق الأهداف التنموية، مع تأكيد تأثيرات سعر الفائدة وسعر الصرف على الاستقرار والنمو؛ تبرز الدراسة توصيات لتحسين كفاءة السياسات النقدية وتجهيزها لمواجهة التحديات المحلية والإقليمية.

Summary

The study aimed to measure the impact of monetary policies on Libya's economic growth over the period 2010–2025 using annual data and economic indicators such as money supply, government expenditure, and GDP, Monetary policy is a critical tool for achieving economic stability and sustainable growth, especially in developing countries like Libya, which face economic and political fluctuations, The study employed a descriptive– analytical and applied statistical methodology based on a field survey, analyzing the relationships of interest rates, money supply, and exchange rates with economic growth rates, The findings highlighted the importance of developing monetary policy tools and central bank independence to achieve developmental galas, emphasizing the effects of interest rates and exchange rates on stability and growth, The study recommends enhancing monetary policy effectiveness to address local and regional challenges.

المقدمة

تُعد السياسات النقدية أحد الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام، وتزداد أهميتها في الدول النامية، ومنها ليبيا، في ظل التقلبات الاقتصادية وأسعار الصرف ومعدلات التضخم¹، حيث تساهم السياسات النقدية والمالية بفعالية في الحد من تأثير الأزمات الاقتصادية التي تشهدها دول العالم بين فترة وأخرى، فهي تسعى إلى ضبط عرض النقود وأسعار الفائدة وسعر

¹ -البنك المركزي الليبي،(2023)، النشرة الاقتصادية السنوية طرابلس: إدارة الأبحاث والإحصاء.

الصرف بما ينسجم مع الأهداف العامة للاقتصاد²؛ ويُقصد بالسياسة النقدية مجموعة الإجراءات والتدابير التي يتخذها البنك المركزي بغرض التحكم في حجم المعروض النقدي وأسعار الفائدة وسعر الصرف، بما يسهم في توجيه النشاط الاقتصادي نحو تحقيق الأهداف المنشودة من نمو وتوظيف واستقرار للأسعار، وتكتسب هذه السياسة أهمية متزايدة في الاقتصاد نحو تحقيق الأهداف المنشودة من نمو وتوظيف واستقرار للأسعار، وتكتسب هذه السياسة أهمية متزايدة في الاقتصادات النامية التي تواجه تحديات هيكلية وتقلبات في الأسواق المالية والنقدية، كما هو الحال في الاقتصاد الليبي³.

شهدت ليبيا خلال العقدين الآخرين العديد من التحولات الاقتصادية، توافقت مع تقلبات حادة في أسعار النفط والظروف السياسية والأمنية، وهو ما انعكس سلبيًا على أداء الاقتصاد الوطني، وفي هذا السياق، برز دور البنك المركزي الليبي كجهة مسؤولة عن تنفيذ السياسات النقدية التي تهدف إلى الحد من التضخم، وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف، وضمان توازن السيولة في السوق المصرفي، ومع ذلك، لا يزال أثر تلك السياسات على معدلات النمو الاقتصادي محل نقاش واسع بين الباحثين وصناع القرار، نظرًا لتعدد العوامل المتداخلة التي تؤثر في النشاط الاقتصادي، كعرض النقود وسعر الفائدة والأثمان المصرفي وسعر الصرف¹.

إن دراسة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في ليبيا تكتسب أهميتها من كونها تسهم في تقييم مدى كفاءة الأدوات النقدية المستخدمة من قبل البنك المركزي في تحفيز الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل التحديات الراهنة التي تواجه المالية العامة واستقرار العملة المحلية، كما تتيح هذه الدراسة إمكانية تقديم توصيات عملية يمكن أن تساعد في تطوير آليات السياسة النقدية بما يتناسب مع خصائص الاقتصاد الليبي وطبيعة السوق المالي².

وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين أهم متغيرات السياسة النقدية (سعر الفائدة، عرض النقود، وسعر الصرف)، ومعدل النمو الاقتصادي في ليبيا، من خلال منهج إحصائي يعتمد على البيانات الاقتصادية الرسمية، إضافة إلى استبيان ميداني يستهدف المختصين في المجالين المالي والمصرفي، بهدف الوصول إلى نتائج عملية دقيقة تدعم عملية صنع القرار الاقتصادي وتعزز مسيرة التنمية المستدامة في البلاد³.

مشكلة البحث

رغم تطبيق العديد من السياسات النقدية في ليبيا خلال السنوات الأخيرة، إلا أن أثرها الفعلي على النمو الاقتصادي مازال غير واضح، بسبب التغيرات الاقتصادية المتسارعة وضعف البيانات.

السؤال الرئيسي:

ما مدى تأثير أدوات السياسة النقدية (سعر الفائدة، عرض النقود، سعر الصرف) على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2010-2025؟

فرضيات البحث

- 1- هناك دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة الحقيقي ونمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في ليبيا خلال الفترة 2010-2025، حيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي إلى انخفاض في معدل النمو، ويتأثر ذلك بعوامل مثل: إنتاج النفط والتضخم والاستقرار السياسي.
- 2- هناك دلالة إحصائية بين عرض النقود ($M1-M2$)، والنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)، على أن تأثير عرض النقود مرتبط بمستوى التضخم والاتجاه الزمني خلال الفترة 2010-2025 في ليبيا.

² - الجطلاوي، محمد، (2019)، العلاقة بين عرض النقود والتضخم في ليبيا، مجلة الاقتصاد والتمويل، 7(2)، ص 101-120.

³ - الطشاني، عبد السلام، (2021)، أثر سعر الفائدة وسعر الصرف على النمو الاقتصادي في ليبيا، دراسة قياسية، مجلة البحوث الاقتصادية، 13(1)، ص 85-105.

¹ - الطشاني، عبد السلام، مرجع سابق ذكره، ص 85-105.

² - Mishkin, F.s.(2019). The Economics of Money, Banking, and Financial Markets. Pearson Education.

³ - Friedman, M.(1968). The Role of Monetary Policy. American Economic Review, 58(1), 1-17.

3- هناك دلالة إحصائية بين سعر الصرف الفعلي (أو سعر الصرف الاسمي بعد تعديل التضخم)، ومعدل النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2010-2025، حيث يتوقف اتجاه هذا التأثير على مدى استقرار سعر الصرف ومؤشرات الاقتصاد الكلي الأخرى.

أهداف البحث

- توضيح مفهوم السياسة النقدية، وبيان أدواتها التشغيلية والكمية والكيفية، وأبرزها أهدافها المتمثلة في الاستقرار السعري، واستقرار النظام المالي، ودعم النمو والتوظيف.
- شرح مفهوم النمو الاقتصادي والتفريق بين أنواعه: نمو حقيقي/ اسمي، مكثف/ امتدادي، قصير الأجل/ طويل الأجل، مع عرض مؤشرات قياسه.
- تحليل العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والقنوات الانتقالية لها وبين مسار النمو الاقتصادي.
- قياس مدى فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (التضخم، التقلبات الدورية، استقرار الائتمان وسعر الصرف).
- تقييم التجربة الليبية وتحديد مواطن القوة والقصور في إدارة السياسة النقدية وتأثيرها على النمو.
- تقديم توصيات عملية قابلة للتنفيذ لتحسين كفاءة السياسة النقدية ودعم الاستقرار والنمو في ليبيا.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال مساهمته في توضيح دور البنك المركزي الليبي في توجيه النمو الاقتصادي عبر أدوات السياسة النقدية، وإثراء الجانب التطبيقي في الدراسات الاقتصادية باستخدام التحليل الإحصائي والاستبيان الميداني.

منهجية البحث

- **المنهج المستخدم:** المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي التطبيقي.
- **مجتمع الدراسة:** موظفو البنك المركز، وأساتذة الاقتصاد، وبعض الخبراء الماليين في القطاع المصرفي الليبي.
- **عينة البحث:** تُختار عينة طبقية مكونة من (100-150) مفردة.
- **أداة جمع البيانات:** استبيان مبني على مقياس ليكرت الخماسي.
- **التحليل الإحصائي:** استخدام برنامج (SPSS) لتحليل الارتباط والانحدار المتعدد واختبار الفرضيات.

حدود البحث

- **المكانية:** تمت الدراسة في ليبيا.
- **الزمانية:** من عام 2010 إلى عام 2025.
- **الموضوعية:** تقتصر على أثر أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي دون تناول السياسات المالية.

منهجية البحث

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في المؤسسات المالية والمصرفية الليبية، وتشمل:

- موظفي المصارف التجارية.
- موظفي البنك المركزي الليبي.
- أعضاء هيئة التدريس والخبراء في الاقتصاد والمالية العامة بالجامعات الليبية.

عينة الدراسة:

نظرًا لطبيعة البحث، تم توزيع الاستبيان إلكترونيًا على مجتمع الدراسة عبر منصة Google Forms ، وتم الحصول على (30) استجابة كاملة صالحة للتحليل الإحصائي.

تمثل هذه العينة عينة قصدية من المختصين في المجالين المالي والمصرفي، إضافة إلى الأكاديميين والخبراء.

أداة جمع البيانات:

تم تصميم استبيان إلكتروني تضمن أربعة محاور رئيسية:

1. المحور الأول: البيانات الديموغرافية للمستجيبين.

2. المحور الثاني: أدوات السياسة النقدية (سعر الفائدة، عرض النقود، سعر الصرف).

3. المحور الثالث: مؤشرات النمو الاقتصادي في ليبيا.

4. المحور الرابع: تقييم فعالية السياسة النقدية.

الدراسات السابقة

تُعد الدراسات السابقة التي تناولت موضوع هذه الدراسة قليلة وبالأخص المتعلقة بدراسة الاقتصاد الليبي فأغلب الدراسات تتناول موضوع السياسات الاقتصادية بطريقة منفصلة بحيث يبحث جزء منها في أثر السياسة النقدية على النمو والجزء الآخر يبحث في أثر السياسة المالية على النمو، ومن خلال الاطلاع على مجموعة من الدراسات الدولية والعربية نذكر منها ما يلي:

1- دراسة (Chai-Thing. Azali Mohamed. 2020)، تناولت هذه الدراسة أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في ماليزيا وسنغافورة وتايلاند خلال الفترة (1980-2017). وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة الأثر السلبي لسعر الفائدة على النمو الاقتصادي في الدول الثلاث، وكان للإنفاق الحكومي تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في ماليزيا وسنغافورة في حين كان إيجابياً في تايلاند، وكانت السياسة النقدية أكثر فعالية في ماليزيا وسنغافورة، بينما السياسة المالية أكثر فعالية في تايلاند.

2- دراسة (Besnik FETAI. 2013). الهدف من هذه الدراسة هو تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي خلال الأزمة المالية في البلدان النامية والناشئة، بتطبيق مجموعة البيانات التي قدمتها ليفن وفالنسيا (2008-2010)، قامت هذه الدراسة بفحص 83 حلقة أزمة مالية في 66 دولة نامية وناشئة، واكتشفت أن تقلصات السياسة النقدية والمالية مرتبطة بزيادة تكلفة الإنتاج أثناء الأزمة المالية، بالإضافة إلى ذلك يترافق توسع السياسة المالية مع انخفاض تكلفة الإنتاج خلال الأزمة المالية، في حين إن التوسع النقدي لم يظهر أي تأثير واضح، كما أكدت الدراسة على أن مزيج سياسة الاقتصاد الكلي مع التوسع المالي التقديري والسياسة النقدية المحايدة إلى التخفيف من تكلفة الإنتاج خلال الأزمة المالية في البلدان النامية والناشئة.

3- دراسة: أسماء صوان (2019). هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل مدى تأثير السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018). وأهم ما توصلت له الدراسة هو ضعف إجراءات السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، إضافة إلى عدم استقلالية السياسة النقدية عن الحكومة وتبني سياسة مالية رشيدة.

الإطار النظري للسياسة النقدية والنمو الاقتصادي.

تعتبر السياسة النقدية أهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة والتي تقوم عليها السياسة الاقتصادية لتحقيق أهداف مختلفة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة التي تطبقها السلطة النقدية والتي تطلب تحقيقها توفر مجموعة من وسائل الانتقال ومن خلال الانتقال ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى مفهوم السياسة النقدية وأهدافها، وأيضاً أدوات السياسة النقدية، والمفهوم النمو الاقتصادي ومؤثراته.

ويُعد البنك المركزي الجهة القانونية الرسمية المخولة بالتحكم بالسياسة النقدية لدى الدولة، ويهدف البنك المركزي من خلال سياسة النقدية إلى خلق حالة من النمو الطبيعي، ولذلك يقوم البنك من خلال هذه السياسة النقدية بالتحكم بالاقتصاد لعدد من الأهداف، من خلال استخدامه أدوات معينة تختلف عن الأدوات التي يتم استخدامها من قبل الحكومة في السياسة المالية¹.

مفهوم السياسة النقدية وأهدافها.

تنوعت واختلفت مفاهيم وتعريفات السياسة النقدية، إلا أنها تلتقي في العناصر المكونة للسياسة النقدية، وهي الإجراءات المتخذة والأهداف النهائية المرجو تحقيقها.

" تعريف السياسة النقدية على أنها تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع"¹.

¹ محمد الزغبى، أهم المعلومات عن السياسة النقدية، موقع رواد، 2021، ص 9-11.

¹ -مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007، ص 63.

وهي مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف². كما تعرف أيضاً بأنها مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني³.

وهي تعد أداة رئيسية يستخدمها البنك المركزي أو السلطة النقدية في الدولة لضبط الأوضاع الاقتصادية الكلية. **أهداف السياسة النقدية:**

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية الحيوية التي تساهم في استقرار ونمو الاقتصاد الوطني، وأبرزها هذه الأهداف:

-استقرار الأسعار

الهدف الأول والأهم هو الحد من معدل التضخم والحفاظ على قوة الشراء للعملة، فعندما تكون الأسعار مستقرة، يشعر المستهلك والمستثمر بالأمان، مما يدعم النشاط الاقتصادي.

-تحقيق النمو الاقتصادي

من خلال خفض أسعار الفائدة أو زيادة عرض النقود، يمكن للسياسة النقدية أن تحفز الاستثمار والإنفاق، مما يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد وزيادة الناتج المحلي.

-خفض معدلات البطالة

عندما يكون هناك نمو اقتصادي ناتج عن سياسات نقدية توسعية، تزداد فرص العمل وتقل معدلات البطالة، ما ينعكس إيجاباً على المجتمع.

-استقرار سعر الصرف

السياسة النقدية تساعد أيضاً في الحفاظ على قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، ما يقي الاقتصاد من تقلبات أسعار الصرف ويعزز الاستقرار والتصدير.

-الحد من التأثيرات الخارجية

تستخدم السياسة النقدية كدفع واق من الأزمات الاقتصادية العالمية أو الاضطرابات المالية الخارجية التي قد تؤثر على الاستقرار الداخلي.

أدوات السياسة النقدية.

أدوات السياسة النقدية هي الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على كمية النقود المعروضة في السوق، والتحكم في أسعار الفائدة، بهدف تحقيق استقرار اقتصادي ومواجهة التضخم أو الركود.

تنقسم هذه الأدوات إلى فئتين أساسيتين: أدوات تقليدية وأخرى غير تقليدية، وأبرزها:

-نسبة الاحتياطي الإلزامي

هي النسبة التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بالاحتفاظ بها من أموال المودعين كاحتياطي.

رفع النسبة = تقليل القروض المعروضة.

خفضها = زيادة السيولة في السوق.

-عمليات السوق المفتوحة

تُشير إلى شراء وبيع البنك المركزي لسندات الخزينة الحكومة:

الشراء = ضخ سيولة في الاقتصاد

² - عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص5.

³ - لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية قياسية للأثار الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص59.

البيع = سحب السيولة وتقليل الإنفاق

-سعر الخصم

وهو السعر الذي يفرضه البنك المركزي على القروض الممنوحة للبنوك التجارية.

رفع السعر = تقليل القروض والإنفاق

خفضه = تحفيز الإقراض والنشاط الاقتصادي

-المعدل التوجيهي

يُستخدم كأداة رئيسية للتأثير على أسعار الفائدة بين البنوك، ويساعد في توجيه السياسات النقدية نحو التوسع أو الانكماش.

-التسهيلات الدائمة

وهي أدوات يتيحها البنك المركزي للبنوك بشكل مستمر، مثل:

تسهيلات الإيداع: لسحب الفائض النقدي.

تسهيلات الإقراض: لتغطية العجز المفاجيء.

مفهوم النمو الاقتصادي ومؤشراته.

النمو الاقتصادي هو زيادة حجم اقتصاد بلد ما خلال فترة زمنية محددة، ويُقاس حجم الاقتصاد عادة بإجمالي إنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد، وهو ما يُسمى بالنواتج المحلي الإجمالي¹.

وأيضاً هو عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي وزيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن)، حيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد المتجددة من النضوب.

هناك تعريفات متعددة للتنمية الاقتصادية، ومن التعريفات الشائعة انها عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن (3 عقود مثلاً) على ألا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل أو زيادة في مستوى الفقر في المجتمع. كما يُعرف أيضاً على أنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم.

بالإضافة إلى أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في القيمة السوقية للسلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما على مر الزمن. ويعرف النمو الاقتصادي بأنه زيادة في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية، مقارنة بفترة زمنية أخرى، لذا يستخدم المصطلح على فترة زمنية طويلة، ويمتلك العديد من المؤشرات لقياسه².

-مؤشرات النمو الاقتصادي:

توقع صندوق النقد العربي أن يشهد الاقتصاد الليبي طفرة نمو غير مسبقة خلال عام 2025، مسجلاً نحو 14.3%، وهو المعدل الأعلى بين الاقتصادات العربية، قبل أن يتباطأ إلى 5.9%، في عام 2026، وأرجع التقرير هذا الأداء القوي إلى تحسن الأوضاع المحلية وزيادة الإنتاج النفطي، إلى جانب تعافي ثقة المستثمرين في بيئة الأعمال الليبية.

وأشارت التقرير إلى أن قطاع المحروقات، الذي يمثل أكثر من 95% من الإيرادات الحكومية، كان المحرك الرئيس للنمو، بعد أن نجحت المؤسسة الوطنية للنفط في رفع الإنتاج اليومي إلى أكثر من 1.4 مليون برميل بحلول نهاية العام الماضي، وأكد أن هذه الزيادة عززت

¹ - "النمو الاقتصادي"، الموسوعة البريطانية (بريتانكا)، 2022.

² - نفس المرجع

آفاق النمو الاقتصادي، خاصة في ظل استقرار نسبي لمعدلات التضخم عند 2.4% في 2023، وانخفاضها إلى 2.1% في 2024، بفضل ثبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار¹.
يُستدل على النمو الاقتصادي وتطوره ببعض المؤشرات والعلامات، وتُعرف هذه المؤشرات بأنها بيانات يستخدمها المحللون لتفسير وتقييم اقتصاد دولة ما، وفيما يلي توضيح لأهمها²:

- 1- الناتج المحلي الإجمالي: زيادة القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الدولة نفسها.
- 2- الناتج القومي الإجمالي: ويشير إلى الإنتاج الذي تم الحصول عليه من القطاعات الاقتصادية (الزراعة، والخدمات، الصناعة)، وزيادة الدخل الذي يرفع من معدل عمليات الشراء والتبادل التجاري.
- 3- التضخم: الزيادة المستمرة في سعر الخدمات والسلع خلال فترة زمنية، مما ينعكس على انخفاض في القوة الشرائية، وخسارة في سوق الصرف.
- 4- معدل البطالة: ويعني نسبة القوى العاملة التي لا تمتلك وظيفة، فكلما انخفضت ارتفع مستوى النمو الاقتصادي.
- 5- الرقم القياسي الوطني لأسعار المستهلك: ويعني هذا الرقم متوسط التغير الذي تخضع له أسعار السلع والخدمات المتوفرة للاستهلاك.
- 6- ميزان المدفوعات: يعرف بأنه تقرير يوضح المعاملات النقدية التي جرت خلال مدة زمنية محددة بين الدولة وبقية دول العالم.

مراجعة وتحليل الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة.

- 1- دراسة- (Chai-Thing Tan & Azali et al. (2020) مقارنة لماليزيا، سنغافورة وتايلاند.
*الهدف/المنهج: تحليل أثر السياسة النقدية والمالية على النمو باستخدام بيانات زمنية (1980-2017). ونماذج تفاعل السياسات (قواعد تايلور/ نماذج الانحدار الطويلة).
*النتائج الأساسية: أثر سعر الفائدة غالباً سلبى على النمو في البلدان التي تعتمد على أدوات سعر الفائدة التقليدية، وأثر الإنفاق الحكومي يختلف بين الدول (سلباً في بعضها وإيجابياً في أخرى)، كما أن فاعلية السياسة النقدية تختلف باختلاف ظروف كل اقتصاد (عمق السوق، ربط العملة، هشاشة الصدمة الخارجية).
- 2- فعالية السياسات خلال (Besnik Fetai (2013 الأزمات (دراسة عبر دول نامية/ناشئة).
*الهدف/المنهج: تحليل 70-83 حلقة أزمة في دول نامية لتقدير أثر مُرَخَّص للسياسات (GMM، اختبارات متانة).
*النتائج: في أزمدة الأزمات، السياسة التوسعية تكون عادة أكثر فعالية في تقليل خسائر الناتج مقارنة بالسياسة النقدية، كما أن الدمج بين سياسة مالية توسعية ونقدية محايدة يعطي أفضل نتائج لتقليل تكلفة الإنتاج.
- 3- دراسة أسماء صوان. (2019). جزائرية/ مغربية متعددة).
*الهدف: دراسات تطبيقية على بلدان عربية (الجزائر، المغرب، تونس) تُظهر غالباً ضعف تأثير السياسة النقدية على النمو في المدى القصير والبعيد بسبب: ضعف استقلالية البنوك المركزية، اعتماد الإيرادات على عائدات الموارد (نفط/غاز)، ووجود تشوهات مالية وهيكلية.

الجانب العملي للدراسة

في هذا الجزء، نعتمد على بيانات رسمية مأخوذة من مصرف ليبيا المركزي وتقارير اقتصادية موثوقة. هدفنا نفهم بشكل واضح كيف تؤثر السياسة النقدية، خصوصاً كمية النقود المتداولة، وسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار، و معدل التضخم، على النمو الاقتصادي الحقيقي في ليبيا خلال الفترة من 2000 إلى 2023.

الهدف بسيط ومباشر: نحدد تأثير كل عامل من هذه العوامل على النمو، هل هو تأثير إيجابي، سلبى، أو ربما لا تأثير له يُذكر.

¹ أخبار ليبيا 24. (2025) "الاقتصاد الليبي يتصدر النمو عربياً بنسبة 14.3% في 2025"، أخبار ليبيا 24، 13 أغسطس متاح على: <https://akhbarlibya24.Net/2025/08/13.amp/2025> (تاريخ الوصول: 8 نوفمبر 2025).

² - "مؤشرات النمو الاقتصادي"، مجلس ووربلتون (warbletoncouncil)، 2022.

منهجية الدراسة

في هذه الدراسة، نعتمد بشكل أساسي على المنهج الكمي، حيث نحلل بيانات اقتصادية تم جمعها عبر فترات زمنية الهدف منها هو معرفة كيف أثرت السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في ليبيا من عام 2000 حتى 2023. تم جمع البيانات من مصادر رسمية معتمدة، ثم تم استخدام طرق إحصائية تناسب طبيعة هذه البيانات الزمنية.

الطريقة التي اتبعتها الدراسة تركز على أدوات إحصائية بسيطة لكنها فعالة، تساعد على فهم العلاقة بين المتغيرات المختلفة التي سندرسها، وتشمل...:

التحليل الوصفي

وذلك لتوصيف سلوك المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن من خلال المتوسطات، والانحراف المعياري، والانحرافات عن التوزيع الطبيعي.

اختبارات التوزيع الطبيعي

مثل اختبار Shapiro-Wilk، للتحقق من مدى ملاءمة البيانات للنماذج الاقتصادية المعتمدة.

تحليل الارتباط ((Correlation Analysis

لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات النقدية (عرض النقود - سعر الصرف - التضخم) ومتغير النمو الاقتصادي.

نماذج الانحدار المتعدد ((Multiple Regression

لقياس تأثير أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، وتحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً، من خلال النموذج التالي:

$$\text{النمو الاقتصادي} = \beta + 1\beta_0 (\text{عرض النقود}) + 2\beta (\text{سعر الصرف}) + 3\beta (\text{التضخم}).$$

اختبارات المتانة الإحصائية مثل:

معامل التحديد R^2

اختبار F في ANOVA

اختبار المعنوية (Sig)

اختبار Durbin-Watson لوجود الارتباط الذاتي

معامل VIF لاكتشاف مشكلة تعدد الارتباط

وتم تنفيذ جميع التحليلات باستخدام برنامج SPSS لضمان الدقة ومنهجية التحليل.

مجتمع وعينة الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة (Study Population) كل البيانات الاقتصادية السنوية المتعلقة بالمتغيرات التالية في الاقتصاد الليبي: عرض النقود بالمفهوم الواسع (2M)، سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، معدل التضخم، ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي.

يغطي هذا المجتمع الفترة الزمنية الممتدة من 2000 إلى 2023. ويُعد هذا النطاق شاملاً لأنه يغطي فترة طويلة تميزت بتغيرات سياسية واقتصادية عميقة أثرت على السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في ليبيا.

أثر السياسات النقدية على النمو الاقتصادي في ليبيا - ابوالقاسم- معاطي

نظراً لأن الدراسة تعتمد على البيانات السنوية الرسمية (Annual Official Data) لجميع سنوات الفترة المحددة، فإن عينة الدراسة (Study Sample) هي نفسها مجتمع الدراسة. وهي تمثل 24 مشاهدة (Observation) على مدار الفترة من 2000 إلى 2023.

يُطلق على هذا الأسلوب اسم العينة الشاملة أو العينة الحصرية (Census Data)، حيث يتم استخدام جميع نقاط البيانات المتاحة دون استثناء، وهذا الإجراء المنهجي يضمن أقصى درجات الدقة والشمولية في النتائج الإحصائية، حيث يقدم الصورة الكاملة لديناميكية الاقتصاد الليبي على مدار فترة الدراسة.

الجدول رقم (1) يوضح تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 2000-2023⁽¹⁾(⁽²⁾)(⁽³⁾)(⁽⁴⁾)

السنة	سعر الصرف	عرض النقود	التضخم	معدل النمو الاقتصادي
2000	0.5434	4.5846	-2.9	3.68
2001	0.64409	4.8167	-8.81	-1.76
2002	1.21063	4.7634	-9.8	-0.96
2003	1.30187	4.9036	-2.19	13.02
2004	1.2444	7,433.00	-2.2	4.46
2005	1.34864	7,703.80	2.65	11.87
2006	1.28178	8,774.20	1.46	6.50
2007	1.22116	9,029.20	6.25	6.23
2008	1.2454	10,536.60	10.36	-0.16
2009	1.234	14,028.10	2.46	-4.40
2010	1.2512	33,712.20	2.8	5.03
2011	1.2565	38,597.00	15.52	-50.34
2012	1.2533	45,822.60	6.06	86.83

¹ عرض النقود، موقع مصرف ليبيا المركزي كتيب الإحصاءات النقدية 1966 – 2024 صفحة 32 الجدول رقم 3

² سعر صرف ، موقع مصرف ليبيا المركزي كتيب الإحصاءات النقدية 1966-2024 صفحة 167 الجدول رقم 23

³ معدل التضخم ، موقع <https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/lby/libya/gdp-gross-domestic-product>

⁴ معدل النمو الاقتصادي ، <https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/lby/libya/gdp-gross-domestic-product>

-18.00	2.61	50,879.50	1.2503	2013
-23.04	2.43	49,557.80	1.3312	2014
-0.84	10.4	53,775.70	1.3894	2015
-1.49	25.85	67,505.80	1.4379	2016
32.49	25.8	78,223.90	1.3528	2017
7.94	13.17	108,911.70	1.3875	2018
-11.20	-2.16	105,568.70	1.3928	2019
-29.46	1.45	122,950.30	1.3322	2020
28.33	2.87	97,335.40	4.5846	2021
-8.25	4.51	107,239.20	4.8167	2022
10.16	2.37	137,994.70	4.7634	2023

المصدر أعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير والنشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي و مجموعة البنك الدولي خلال الفترة 2000-2023.

-التحليل الوصفي:

الجدول رقم (2) يوضح نتائج اختبار التحليل الوصفي

Descriptive Statistics									
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
سعر الصرف	24	.54340	4.81670	1.6697987	1.19702317	2.267	.472	3.852	.918

عرض النقود	2 4	4.5 84 6	1379 94.70 00	4814 9.936 179	44923. 92731 97	.58 6	.47 2	-1.008-	.9 1 8
التضخم	2 4	- 9.8 0-	25.85	4.623 3	8.8339 3	.99 4	.47 2	1.308	.9 1 8
معدل النمو الاقتصادي	2 4	- 50. 34-	86.83	2.776 7	24.939 72	1.2 99	.47 2	5.449	.9 1 8
السنة	2 4	20 00. 0	2023. 0	2011. 500	7.0711	.00 0	.47 2	-1.200-	.9 1 8
Valid N (listwise)	2 4								

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد لى نتائج التحليل الاحصائي

تُقدم نتائج الإحصاء الوصفي ملخصاً كمياً لسلوك المتغيرات الاقتصادية والنقدية الأربعة في ليبيا خلال فترة الدراسة. يوضح المتوسط الحسابي أن عرض النقود (2M) سجل أكبر قيمة متوسطة بلغت حوالي 48,150 وحدة نقدية، مما يعكس النمو التراكمي في الكتلة النقدية عبر السنوات، بينما كان متوسط معدل النمو الاقتصادي الحقيقي متواضعاً جداً عند 2.78%. أما سعر الصرف فقد بلغ متوسطه 1.67 دينار ليبي مقابل الدولار، ووصل متوسط معدل التضخم إلى 4.62%.

إن المؤشر الأكثر دلالة في هذا التحليل هو الانحراف المعياري (Standard Deviation)، والذي يعكس مدى التقلب والهشاشة في الاقتصاد الليبي. فقد أظهر معدل النمو الاقتصادي انحرافاً معيارياً ضخماً (24.94) مقارنة بمتوسطه، وهو ما يؤكد على عدم الاستقرار الشديد في الأداء الاقتصادي الحقيقي، حيث تتراوح القيم بين انكماش حاد (-50.34%) ونمو مرتفع استثنائي (86.83%). وبالمثل، سجل عرض النقود (2M) انحرافاً معيارياً كبيراً (44,924) يقارب المتوسط، مما يشير إلى تذبذبات حادة في السيولة النقدية. كما تعكس التباينات الواسعة في قيم التضخم (التي تراوحت بين -9.80% و 25.85%) ارتفاع الانحراف المعياري (8.83)، مؤكداً على عدم استقرار الأسعار.

أما بالنسبة لشكل التوزيع، فقد أظهرت جميع المتغيرات التواء موجباً (Positive Skewness)، وهو الأكثر وضوحاً في سعر الصرف (2.267) ومعدل النمو الاقتصادي (1.299). هذا الالتواء الموجب يعني أن بيانات هذه المتغيرات تتركز حول القيم الأقل، ولكنها شهدت قفزات وقيم شاذة (Outliers) كبيرة نحو الطرف الموجب (الارتفاع)، مما سحب المتوسط للأعلى. هذا يشير، على سبيل المثال، إلى وجود سنوات قليلة جداً شهدت نمواً أو ارتفاعاً استثنائياً في سعر الصرف أثر على شكل التوزيع بالكامل. وتؤكد قيم التفرطح (Kurtosis) المرتفعة، خاصة لمعدل النمو الاقتصادي (5.449) وسعر الصرف (3.852)، على حدة التوزيع ووجود أذيال سمكية (Fat Tails)، مما يدل على أن هذه المتغيرات أكثر عرضة للصدمات والتقلبات العنيفة والقيم المتطرفة بشكل متكرر، وهو ما ينسجم مع طبيعة الاقتصاد الليبي المعتمد على النفط والمتأثر بالصراعات.

- اختبار التوزيع الطبيعي

يُعد اختبار التوزيع الطبيعي خطوة حاسمة للتحقق من مدى ملائمة البيانات لاستخدام الأساليب الإحصائية المعلمية (Parametric Tests) مثل الانحدار الخطي المتعدد. بما أن حجم العينة ($N=24$) هو صغير (أقل من 50)، فإننا نعتمد بشكل أساسي على نتائج اختبار شابيرو-ويلك (Shapiro-Wilk) في التفسير.

الجدول رقم (3) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
سعر الصرف	.452	24	.000	.536	24	.000
عرض النقود	.193	24	.021	.884	24	.010
التضخم	.204	24	.011	.900	24	.022
معدل النمو الاقتصادي	.216	24	.005	.861	24	.003

اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

أجري اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات الأربعة باستخدام اختبار شابيرو-ويلك ((Shapiro-Wilk)) نظراً لحجم العينة الصغير ($N=24$). أظهرت النتائج أن قيمة الدلالة الإحصائية ((Sig.)) لكل المتغيرات كانت أصغر من مستوى الدلالة 0.05، حيث سجلت قيم 0.000 لسعر الصرف، و 0.010 لعرض النقود، و 0.022 للتضخم، و 0.003 لمعدل النمو الاقتصادي. وبناءً على هذه النتائج، يتم رفض فرضية العدم التي تفترض أن التوزيع طبيعي، مما يقود إلى الاستنتاج بأن جميع متغيرات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي. هذا يؤكد ما أشارت إليه نتائج الإحصاء الوصفي من وجود قيم متطرفة ((Outliers)) والتواء حاد في البيانات، خاصة في سعر الصرف ومعدل النمو الاقتصادي، وهو ما يفسر فشل البيانات في تحقيق شرط التوزيع الطبيعي.

نتائج التوزيع الطبيعي

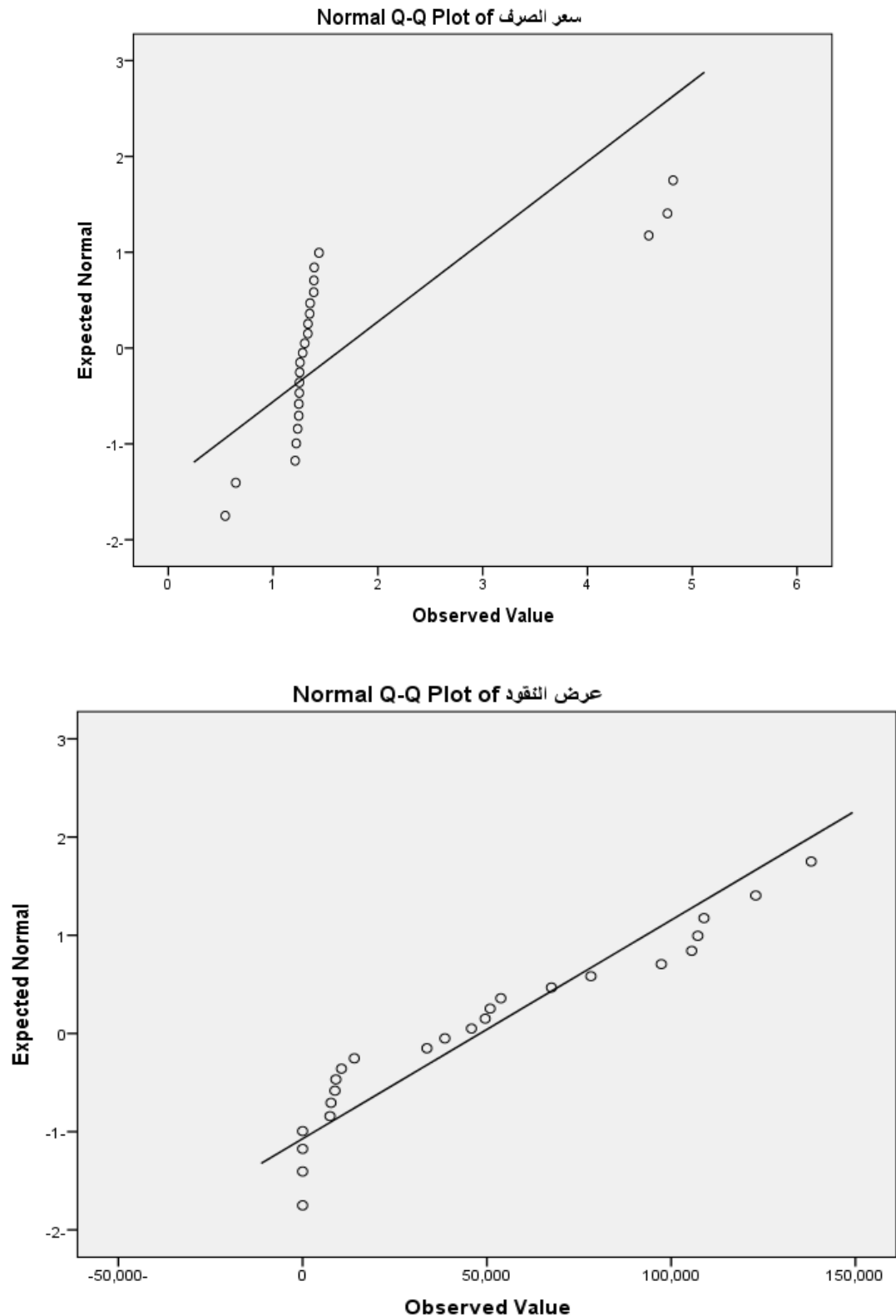
- سعر الصرف

يوضح رسم Q-Q Plot لمتغير سعر الصرف أن نقاط البيانات تتحرف بشدة عن الخط المستقيم القطري (Diagonal Line)، وهي تميل إلى التجمع في منتصف الرسم وتبتعد في الطرفين. هذا الانحراف، خاصة عند القيم المرتفعة (القيم الشاذة التي تظهر منفصلة عند القمة اليمنى للرسم)، يؤكد بشكل مرئي الاستنتاج الإحصائي لاختبار شابيرو-ويلك بأن توزيع سعر الصرف لا يتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (1) يوضح التوزيع الطبيعي لمتغير سعر الصرف

- عرض النقود

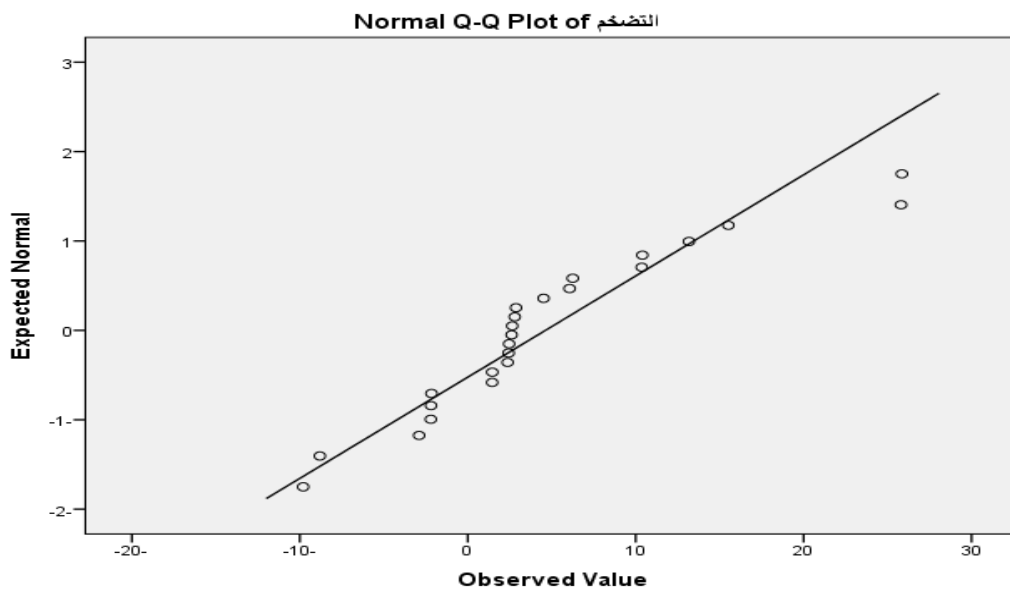
يوضح الرسم البياني (Q-Q Plot) الخاص بمتغير عرض النقود (2M) أن نقاط البيانات تتحرف عن الخط المستقيم القطري، خاصة في الطرف الأدنى (القيم الأقل). حيث تظهر النقاط متباعدة عن الخط، مما يشير إلى أن التوزيع ليس متماثلاً تماماً وأن هناك انحرافاً واضحاً عن فرضية التوزيع الطبيعي. هذا يؤكد ضرورة أخذ الحذر عند تفسير دلالات نموذج الانحدار.



الشكل رقم (2) يوضح التوزيع الطبيعي لمتغير عرض النقود

- معدل التضخم

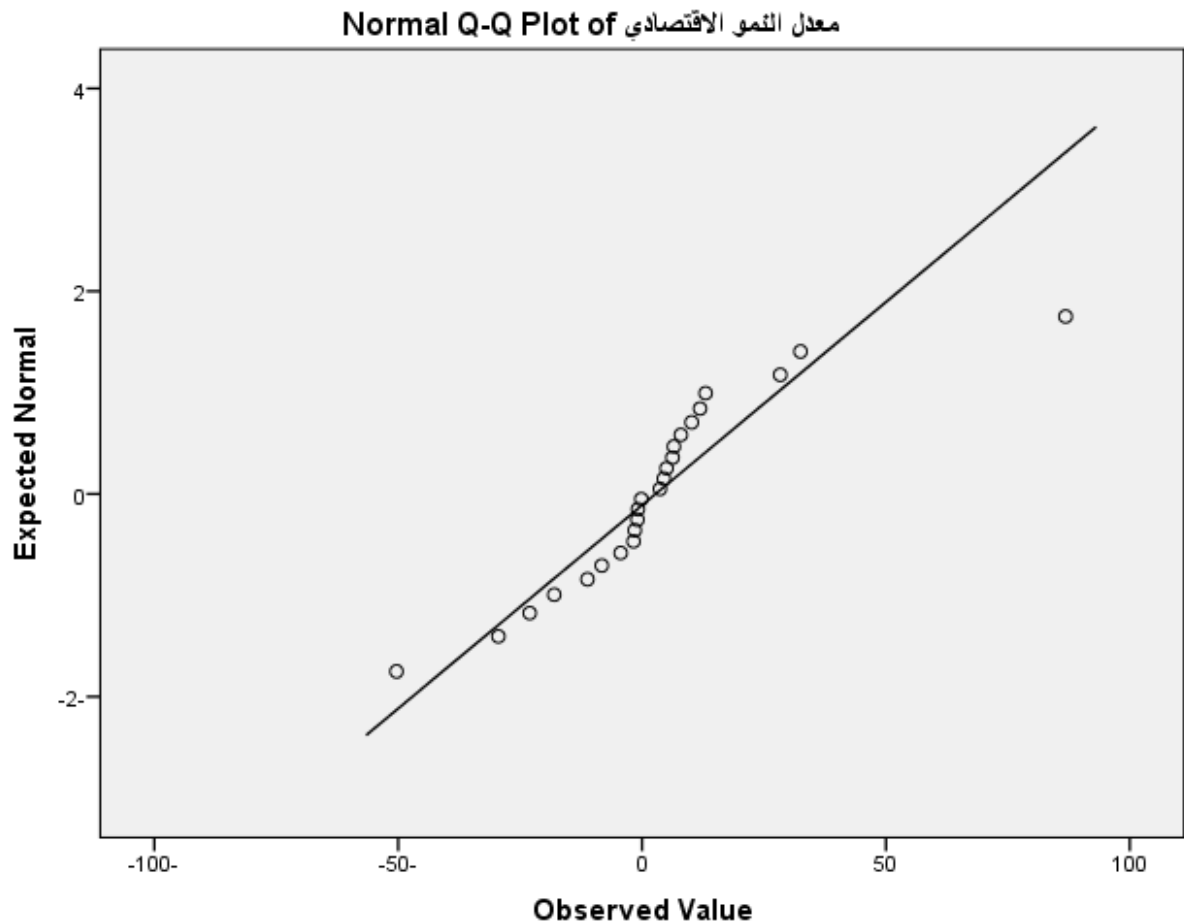
- يؤكد رسم Q-Q Plot لمتغير معدل التضخم الانحراف عن التوزيع الطبيعي الذي أظهره اختبار شايبرو-ويلك. نلاحظ أن غالبية النقاط تتبع خط الاتجاه النظري في المنتصف، ولكن هناك انحرافاً واضحاً ومفاجئاً عند الأطراف (الذيول):
1. الطرف العلوي (القيم الموجبة الكبيرة): تظهر النقاط العلوية (التي تمثل حالات التضخم المرتفع جداً) متباعدة بوضوح عن الخط المستقيم، وهو ما يشير إلى وجود قيم متطرفة (Outliers) كبيرة أو حالات تضخم غير عادية خلال فترة الدراسة.
 2. الطرف السفلي (القيم السالبة الكبيرة): تظهر النقاط السفلية (التي تمثل حالات الانكماش) أيضاً انحرافاً، مما يدل على أن التوزيع ليس متماثلاً.



الشكل رقم (3) يوضح التوزيع الطبيعي لمتغير التضخم

- معدل النمو الاقتصادي

- يعد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي هو المتغير التابع (Dependent Variable) الذي تسعى الدراسة لقياس تأثير السياسة النقدية عليه. يُظهر الرسم البياني التالي الانحراف الشديد في توزيع هذا المتغير، مما يعكس التقلبات العنيفة التي مر بها الاقتصاد الليبي خلال الفترة المشمولة بالبحث.
- يُظهر رسم Q-Q Plot لمتغير معدل النمو الاقتصادي الحقيقي أكبر انحراف عن التوزيع الطبيعي مقارنة بالمتغيرات الأخرى، وهذا يثبت بشكل مرئي ما أشارت إليه نتائج الإحصاء الوصفي من وجود تفرطح حاد (High Kurtosis).
1. التركز حول الصفر: تظهر معظم نقاط البيانات مقاربة حول الخط النظري في المنتصف (حيث تكون القيمة صفر تقريباً)، مما يشير إلى أن غالبية السنوات شهدت نمواً متواضعاً أو قريباً من المتوسط.
 2. القيم المتطرفة الشديدة: يظهر الرسم بوضوح انفصال نقاط البيانات عن الخط النظري في كلا الطرفين (الذييلين):
 - في الطرف السفلي: تظهر نقطة بعيدة تمثل قيمة سالبة قصوى (نمو سلبي/انكماش حاد)، وهي التي تسجل حوالي -50 في المحور الأفقي.
 - في الطرف العلوي: تظهر نقطة بعيدة جداً تمثل قيمة موجبة قصوى (نمو استثنائي/طفرة)، وهي التي تسجل حوالي +87 في المحور الأفقي.



الشكل رقم (4) يوضح التوزيع الطبيعي لمتغير معدل النمو الاقتصادي الحقيقي.

تحليل الارتباط ((Correlation Analysis)

الهدف من هذا التحليل هو معرفة ما إذا كانت هناك علاقة طردية (موجبة) أو عكسية (سالبة) بين المتغيرات النقدية (عرض النقود 2M، سعر الصرف، التضخم) ومتغير النمو الاقتصادي، وما إذا كانت هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية.

الجدول رقم (4) يوضح نتائج اختبار الارتباط

Correlations						
			سعر الصرف	عرض النقود	التضخم	معدل النمو الاقتصادي
Spearman's rho	سعر الصرف	Correlation Coefficient	1.000	.808**	.423*	.123
		Sig. (2-tailed)	.	.000	.040	.568
		N	24	24	24	24

	عرض النقود	Correlation Coefficient	.808**	1.000	.470*	-.103-
		Sig. (2-tailed)	.000	.	.020	.633
		N	24	24	24	24
	التضخم	Correlation Coefficient	.423*	.470*	1.000	.145
		Sig. (2-tailed)	.040	.020	.	.498
		N	24	24	24	24
	معدل النمو الاقتصادي	Correlation Coefficient	.123	-.103-	.145	1.000
		Sig. (2-tailed)	.568	.633	.498	.
		N	24	24	24	24

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت السياسة النقدية في ليبيا—المتمثلة في: عرض النقود

سعر الصرف ، معدل التضخم تؤثر على النمو الاقتصادي أم لا.

ولتحقيق هذا الهدف، كان لابد من اختيار اختبار إحصائي يقيس علاقة الارتباط بين هذه المتغيرات بشكل دقيق.

وبعد فحص البيانات، اتضح الآتي:

✓ البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي

اختبار Shapiro-Wilk ونتائج Skewness و Kurtosis كلها أثبتت وجود انحراف كبير

✓ وجود قيم متطرفة (Outliers)

مثل: نمو اقتصادي (86%) أو تضخم (25%) أو انخفاض نمو (50%).

✓ بعض المتغيرات لا تربطها علاقة خطية بسيطة

لذلك اختبار بيرسون Pearson غير مناسب لأنه يشترط:

- التوزيع الطبيعي
- العلاقة الخطية
- عدم وجود قيم متطرفة

وهنا يأتي اختبار **Spearman's rank correlation** لأنه:

هل أدوات السياسة النقدية (عرض النقود، سعر الصرف، التضخم) لها علاقة بالنمو الاقتصادي في ليبيا.

واختبار سبيرمان يحقق هذا الهدف لأنه يقيس قوة العلاقة بين المتغير (قوية ، ضعيفة، متوسطة) ، يحدد اتجاه العلاقة (موجبة، سالبة) ن يحدد هل العلاقة دالة إحصائياً أم لا ($0.05 > \text{Sig}$)

نتائج تحليل الارتباط الرتبي (**Spearman's Rho**): أظهرت مصفوفة الارتباط نتائج حاسمة تُقسم إلى محورين. المحور الأول يكشف عن علاقات قوية وموجبة وذات دلالة إحصائية بين المتغيرات النقدية فيما بينها؛ حيث توجد علاقة طردية قوية جداً بين عرض النقود وسعر الصرف (0.808)، مما يؤكد أن ضخ السيولة المحلية يتسبب بضغط مباشر على قيمة الدينار، ويدل على احتمال قوي لوجود ارتباط خطي متعدد بين هذين المتغيرين في نموذج الانحدار. كما توجد علاقة طردية متوسطة وذات دلالة بين عرض النقود والتضخم (0.470)، وبين سعر الصرف والتضخم (0.423)، وهو ما يتماشى مع النظرية النقدية وأثر انتقال أسعار الاستيراد إلى السوق المحلي.

النتيجة الجوهرية (العلاقة بالنمو): على النقيض من هذه العلاقات الداخلية، أظهر المحور الثاني للنتائج أن جميع المتغيرات النقدية والمالية الرئيسية (سعر الصرف، عرض النقود 2M، التضخم) لديها علاقة ضعيفة جداً وغير دالة إحصائياً بمتغير معدل النمو الاقتصادي الحقيقي. هذا الاستنتاج يُعد نتيجة جوهرية للدراسة، حيث يؤكد أن النمو الاقتصادي في ليبيا لا يتحدد بشكل أساسي بالسياسة النقدية الداخلية، بل يظل محكوماً بعوامل هيكلية خارجية مثل إنتاج النفط وإيراداته، مما يفسر ضعف استجابة النشاط الاقتصادي الفعلي للتغيرات في أدوات السيولة وسعر الصرف.

اختبار الانحدار المتعدد:

قام تحليل الارتباط (سبيرمان) بتحديد وجود علاقة خطية أولية (أو عدم وجودها) بين المتغيرات، فإن تحليل الانحدار الخطي المتعدد يذهب إلى ما هو أبعد، حيث يهدف إلى قياس الأثر السببي أو الأثر الكمّي لكل متغير من متغيرات السياسة النقدية بشكل مستقل على معدل النمو الاقتصادي (المتغير التابع).

هدف الاختبار:

1. قياس الأثر (Impact): تقدير معامل الانحدار (β) لكل متغير مستقل (عرض النقود، سعر الصرف، التضخم)، والذي يوضح مقدار التغير الذي يحدث في النمو الاقتصادي نتيجة تغير وحدة واحدة في ذلك المتغير، مع تثبيت تأثير باقي المتغيرات.
2. صلاحية النموذج (Model Fit): قياس مدى قدرة النموذج ككل على تفسير التغيرات في النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام مؤشر معامل التحديد (R^2).
3. الدلالة الإحصائية: تحديد ما إذا كانت هذه الآثار المقدرة (المعاملات) مهمة إحصائياً وليست مجرد نتيجة للصدفة (باستخدام اختبار t وقيمة Sig).

1- جدول ملخص النموذج

جدول رقم (5) يوضح ملخص النموذج (Model Summary)

Model Summary									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.218 ^a	.048	-.095	26.09902	.048	.334	3	20	.801

أعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

2- جدول تحليل التباين

جدول رقم (6) يوضح تحليل التباين (ANOVA)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	682.591	3	227.530	.334	.801 ^b
	Residual	13623.176	20	681.159		
	Total	14305.767	23			

المصدر أعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

تؤكد نتائج ملخص النموذج و ANOVA ما أظهره تحليل الارتباط (سبيرمان)، وهو أن السياسة النقدية لا تملك تأثيراً مشتركاً معنوياً أو قوياً على معدل النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

ضعف القدرة التفسيرية: بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة منخفضة جداً (0.048)، مما يعني أن أقل من 5% من التغيرات في النمو تُفسر بالمتغيرات النقدية المدرجة في النموذج. عدم الصلاحية الإحصائية: أثبت اختبار F أن النموذج ككل غير دال إحصائياً (Sig. = 0.801)، مما يؤكد أن التأثير المشترك للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي ليس معنوياً خلال فترة الدراسة.

3- جدول المعاملات الاتحاد

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B		Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Tolerance	VIF
1 (Constant)	-1.333	9.654		-.138	.892	-21.472	18.806		
سعر الصرف	5.423	6.032	.260	.899	.379	-7.161	18.006	.568	1.761
عرض النقود	.000	.000	-.254	-.831	.416	.000	.000	.511	1.956
التضخم	.396	.669	.140	.593	.560	-.999	1.792	.848	1.179

a. Dependent Variable: معدل النمو الاقتصادي

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

صياغة معادلة الانحدار المقدرة

تعتمد المعادلة على قيم العمود (B):

التضخم (0.396) + عرض النقود (0.000) + سعر الصرف (5.423) - 1.333 = النمو الاقتصادي.

الاستنتاج الإحصائي:

تؤكد نتائج جدول المعاملات النتائج التي توصلنا إليها في جدول ANOVA و Model Summary؛ حيث أظهرت أن أيًا من المتغيرات النقدية الثلاثة ليس له تأثير معنوي (ذو دلالة إحصائية) على معدل النمو الاقتصادي في ليبيا. وهذا يدعم الاستنتاج بأن النمو يتحدد بعوامل هيكلية خارج النموذج.

الاعتماد على (VIF (Variance Inflation Factor

القاعدة: يجب أن تكون قيمة VIF أقل من 10. النتائج: سعر الصرف: 1.761 عرض النقود: 1.956 التضخم: 1.179 جميع القيم أقل من 10 بكثير هذا يعني أن النموذج لم يعاني من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) الشديدة. على الرغم من أن تحليل سبيرمان أظهر ارتباطاً قوياً بين سعر الصرف و 2M (0.808)، فإن هذا الارتباط لم يكن كافياً لإحداث تحيز في تقديرات معاملات الانحدار.

4- جدول Collinearity Diagnostics

جدول رقم (7) يوضح نتائج جدول Collinearity Diagnostics

Collinearity Diagnostics ^a							
Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions			
				(Constant)	سعر الصرف	عرض النقود	التضخم
1	1	2.944	1.000	.03	.02	.02	.03
	2	.681	2.080	.02	.04	.00	.80
	3	.262	3.349	.67	.02	.35	.01
	4	.113	5.094	.28	.93	.62	.16

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

يؤكد هذا الجدول عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد؛ حيث أن مؤشر الشرط (Condition Index) لم يتجاوز الـ 10، ولم تتركز نسبة تباين عالية (Variance Proportions) لأي متغيرين معاً في بعد واحد.

أكدت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن النموذج الكلي غير صالح إحصائياً لتفسير معدل النمو الاقتصادي، حيث كانت قيمة R^2 المعدلة سلبية، كما أن اختبار ANOVA (إحصاء F) كان غير دال إحصائياً ($\text{Sig} = 0.801$). وأظهر جدول المعاملات أن أيّاً من المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، عرض النقود 2M، التضخم) لم يكن له تأثير ذو دلالة إحصائية ($\text{Sig} < 0.05$) على معدل النمو الاقتصادي. ومنه، تُرفض الفرضية القائلة بوجود تأثير معنوي للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي. وقد تم تأكيد صلاحية النموذج من الناحية الهيكلية، حيث أظهرت قيم VIF (التي لم تتجاوز 1.956) أن النموذج لم يعاني من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، مما يعني أن ضعف النتائج هو انعكاس حقيقي لانفصال النمو الاقتصادي الليبي عن أدوات السياسة النقدية الداخلية

النتائج

- 1- هناك قبول قوي لدى المختصين بأن سعر الفائدة يؤثر بشكل مباشر على قرارات الاستثمار في ليبيا، وأن خفض سعر الفائدة يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي.
- 2- فعالية السياسة النقدية المعتمد على سعر الفائدة تتأثر بطبيعة النظام المصرفي الحالي ونظام سعر الصرف المعمول به.
- 3- توجد قناعة بأن الزيادة غير المدروسة في عرض النقود تسبب تضخماً يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.
- 4- ثمة اتفاق على أن تقلب سعر الصرف يؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي، وأن تثبيت سعر الصرف يساهم في استقرار معدلات النمو الاقتصادي.
- 5- ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، انخفاض معدل البطالة، واستقرار الأسعار تُعد مؤشرات على نجاح السياسة النقدية.
- 6- هناك حاجة ماسة لتطوير أدوات نقدية جديدة تناسب واقع الاقتصاد الليبي، واستقلالية البنك المركزي تعد من العوامل الأساسية في نجاح السياسة النقدية.

التوصيات

- 1- تطوير أدوات السياسة النقدية لتناسب التغيرات الاقتصادية الحديثة والتحديات المحلية.
- 2- تعزيز استقلالية البنك المركزي لضمان تطبيق سياسات نقدية فعالة ومستقلة عن الضغوط السياسية.
- 3- التركيز على استقرار سعر الصرف للحد من تقلبات الاقتصاد وتحقيق نمو مستدام.
- 4- توخي الحذر في زيادة عرض النقود لتجنب التضخم المفرط وتأثيره السلبي على النمو الاقتصادي.
- 5- مواصلة رصد وتحليل تأثير أدوات السياسة النقدية لضمان فاعليتها ودعم عملية صنع القرار الاقتصادي.

اقتراحات لتطوير السياسات النقدية في ليبيا

أثر السياسات النقدية على النمو الاقتصادي في ليبيا

- 1- تعزيز استقلالية البنك المركزي: لضمان اتخاذ قرارات نقدية مستقلة بعيداً عن التأثيرات السياسية، مما يعزز فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- 2- تطوير أدوات السياسة النقدية: تحديث وتوسيع الأدوات المستخدمة بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية الحديثة، خاصة في ظل التقلبات المحلية والإقليمية.
- 3- تحسين آليات إدارة سعر الصرف: لتحقيق استقرار أكبر في سوق النقد الأجنبي، والتقليل من تقلبات سعر الصرف التي تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.
- 4- ضبط عرض النقود بعناية: لتعزيز التحكم في التضخم، مع تجنب زيادة السيولة غير المدروسة التي قد تؤدي إلى ضغوط تضخمية.
- 5- تعزيز القدرات التحليلية: تطوير وحدات التحليل والبيانات داخل البنك المركزي لتحليل الاتجاهات الاقتصادية بشكل أدق واتخاذ قرارات مستنيرة.
- 6- التنسيق بين السياسات المالية والنقدية: لضمان تحقيق التوازن الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام من خلال تنافس السياسات.
- 7- رفع الشفافية والإفصاح: عن السياسات النقدية ومؤشراتها لتعزيز ثقة المستثمرين والمواطنين في الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

- 1- البنك المركزي الليبي، (2023)، النشرة الاقتصادية السنوية طرابلس: إدارة الأبحاث والإحصاء.
- 2- الجطلاوي، محمد، (2019)، العلاقة بين عرض النقود والتضخم في ليبيا، مجلة الاقتصاد والتمويل، 7(2)، ص 101-120.
- 3- الطشاني، عبد السلام، (2021)، أثر سعر الفائدة وسعر الصرف على النمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة قياسية، مجلة البحوث الاقتصادية، 13(1)، ص 85-105.
- 4- محمد الزغبى، أهم المعلومات عن السياسة النقدية، موقع رواد، 2021، ص 9-11.
- 5- مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007، ص 63.
- 6- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 5.
- 7- لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية قياسية للأثار الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 59.
- 8- "النمو الاقتصادي"، الموسوعة البريطانية (بريتانكا)، 2022.
- 9- أخبار ليبيا 24. (2025) "الاقتصاد الليبي يتصدر النمو عربياً بنسبة 14.3% في 2025"، أخبار ليبيا 24، 13 أغسطس متاح على: <https://akhbarlibya24.Net/2025/08/13>. -الليبي- يتصدر-النمو-عربياً-بنسبة-14.3-في-2025-amp(تاريخ الوصول: 8 نوفمبر 2025).
- 10- "مؤشرات النمو الاقتصادي"، مجلس ووربلتون (warbletoncouncil)، 2022.
- 11- عرض النقود، موقع مصرف ليبيا المركزي كتيب الإحصاءات النقدية 1966 - 2024 صفحة 32 الجدول رقم 3
- 12- سعر صرف ، موقع مصرف ليبيا المركزي كتيب الإحصاءات النقدية 1966-2024 صفحة 167 الجدول رقم 23
- 13- معدل التضخم ، موقع ، <https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/lby/libya/gdp-gross-domestic-product>.
- 14- معدل النمو الاقتصادي ، <https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/lby/libya/gdp-gross-domestic-product>.

المراجع الأجنبية

- 1-Mishkin, F.s.(2019). The Economics of Money, Banking, and Financial Markets. Pearson Education.
- 2-Friedman, M.(1968).The Role of Monetary Policy. American Economic Review,58(1),1-17.